

الفصل التاسع
تحديد الملكية

تحديد الملكية والأحزاب

كان هناك رأيان يتصارعان في اجتماعات الهيئة التأسيسية، وقد احتدمت المناقشة بين أعضاء الهيئة حول الرأيين..

وكان أصحاب الرأي الأول يرون أنه بالرغم من أن قيادة الوفد قد انسلخت عن الشعب حين ضمت إليها الإقطاعيين، إلا أنه يمكن استدعاء برلمان الوفد الذي كان قائما أحداث يناير سنة 1952 لتسيير الأمور، على أن نراقب نحن الأحوال والخطوات وتنفيذ أهداف الثورة.. ذلك هو الرأي الأول.

أما الرأي الثانى فيقول أصحابه: إن حزب الوفد والإخوان وكل الأحزاب فى البلد، يكفاحون- جميعا- من أجل مصالحهم فقط، وليس من أجل مصالح الشعب، والثورة قامت لتحقيق المصالح الشعبية، فوجود تلك الهيئات والأحزاب- إذن- معنا سيعطل الثورة وربما قضى عليها. وظلت المناقشات دائرة فترة طويلة، ليلا ونهارا حول ذلك الموضوع.. فإلى أى الرأيين اتجه الأعضاء فى النهاية؟!

فى النهاية اقتنع الأعضاء بالرأى الثانى...

اقتنعنا أن كل الأحزاب والهيئات بما فيها- الإخوان- ما هى إلا نتاج طبيعى للوضع السياسى فى البلاد خلال ربع القرن الأخير.. أى أنها ما وجدت إلا لتعمل فى كنف الاستعمار وعملاء المستعمر والقصر.. ورواسب الاحتلال باقية فى رؤوس قادة تلك الأحزاب والهيئات، لأن مصالحهم ارتبطت به وبوجوده وبالنظام القائم فى البلاد.. فالتعاون بين تلك الهيئات والأحزاب وبين الاستعمار هو تعاون من أجل تبادل المصالح والمنافع، فإذا مدت الثورة يدها لهؤلاء القادة فمعنى هذا هو أن الثورة ستهدن أيضا الاستعمار وتبقى على النظام القائم وكل شئ.. أى أنها لا تكون ثورة.. ولم يكن هناك ما يدعو لقيامهما ما دامت أهدافها هى جعل الأحزاب والهيئات التى وجدت فى البلاد خلال ربع القرن الأخير تتولى زمام الأمور...

واستعرضت خلال المناقشة المفاصد التى كانت الطابع الواضح فى قيادات الوفد والإخوان وباقى القطيع!

وعلى هذا الأساس أعدت الهيئات التأسيسية للضباط الأحرار قرارا يقضى بحل الأحزاب كلها والإخوان أيضا، وإبعاد كل السياسيين القدامى الذين تعاونوا مع القصر والمستعمر، وانسلخوا عن القاعدة الشعبية نفسها، والتي بدونها لا يصبح للحزب أو للهيئة- مهما كانت صفتها- دور فى تطور الشعب أو تحريره من المظالم كلها... أو فى خلق الحياة الديمقراطية الصحيحة التى قامت الثورة من أجل إرساء قواعدها الصحيحة.

وفى نفس الوقت يفسح المجال أمام جيل سياسى جديد يؤمن بالشعب وبأهدافه ويرتبط بمصالحه ولا ينسلخ عن طبقات الأمة التى قامت الثورة من أجل تحطيم قيودها!

"جمال يقول" هذه ديكتاتورية

وبعد أن وصل أعضاء الهيئة إلى هذا القرار، وقف "جمال عبد الناصر"... واعترض على هذا القرار.. وقال:

- يا جماعة.. إنى أخشى أن يفهم البعض من هذا القرار أننا نتجه نحو الديكتاتورية!

ومضى "جمال" يقول لنا:

- إن ثورتنا ديمقراطية، وهى قد قامت- أساسا- لإعادة حقوق الشعب بد انتزاعها من أعدائه، الملك والاستعمار والحكام، ونحن لا نستطيع أن نصنع ديكتاتورية فى هذه البلاد، لأن الديكتاتورية لا تقوم إلا لحماية مصالح طبقة، والبطش بمصالح الطبقات الشعبية الأخرى... وليس فى مصر طبقة يمكن أن تقام ديكتاتورية تحميها من الشعب إلا الإقطاع، ونحن فى سبيل ضرب ذلك العدو الذى ربض على صدور الشعب طوال مئات السنين، فلمصلحة من تقام الديكتاتورية؟!!

لمصلحة الرأسماليين؟!!

إننا قمنا بثورتنا لتحرير الشعب من استغلال الرأسماليين، فالديكتاتورية إذن تصبح ضد أهداف الثورة؟!!

وبدأنا ننصت إلى كلمات "جمال" وهو يتحدث إلينا معترضا على قرار حل الأحزاب والهيئات، ومنع السياسيين القدامى من مزاوله أى نشاط سياسى.

وعاد "جمال" يقول:

- أحب أن نفهموا أن الديكتاتورية معناها أن طبقة معينة تريد استغلال باقى الطبقات الأخرى فى الأمة، وهى- أى تلك الطبقة- لا تستطيع أن تستغل الشعب إلا فى ظل النظام الديكتاتورى، فأية طبقة تلك التى نريد نحن أن نستغل الشعب لحسابها ونبطش به، ونحكمه بالكلمة المجردة من أجل بقاء الطبقة المذكورة وحماية مصالحها؟

إننا لا نمثل طبقة الرأسماليين، فنحن جميعا أبناء فلاحين ومن عائلات متوسطة فليست لنا مصلحة فى إقامة نظام ديكتاتورى.. فمصلحتنا هى نفس مصلحة جميع أبناء العائلات المتوسطة الفقيرة والكادحة.. هى نفس مصالح الشعب، وتلك المصالح على اختلافها لا تتحقق إلا فى ظل نظام ديمقراطى سليم... يفرض إرادة تلك الطبقات على الحكم، فيظل ملتزما حدودها...

الديكتاتورية لاستعمار الشعوب!

ومضى "جمال" يقول:

ومسألة ثانية وهى أن الديكتاتورية تقام أيضا من أجل استعمار بلاد أخرى.

بمعنى أن تقرر دولة ما فتح أسواق عالمية أمام إنتاجها، وتكون تلك الأسواق تسيطر عليها دول أخرى، وفى هذه الحالة تقيم الدولة المذكورة ديكتاتورية فى أرضها لتوجيه شعبها إلى الحرب، أى لاستعمار الدول التى تريد الاستيلاء على أسواقها.

فهل نحن نريد استعمار دول العالم؟

لا شئ من هذا على الإطلاق له وجود فى رؤوسنا أو فى حياتنا...

فكيف إذن نقيم حكما ديكتاتوريا؟

إنه من المحال- ماديا- إقامة مثل هذا النظام فى مصر، لأن الوضع فى مصر يحتم إقامة نظام ديمقراطى...

ومضى "جمال" يومها يتحدث عن الديكتاتورية والديمقراطية حتى قال:

- أنا بطبيعتى أنفر من الديكتاتورية ولا أتصور أنه من الممكن العمل فى ظلها وأخشى أن يفهم بعض الناس، هنا أو فى الخارج من هذا القرار الذى أعدتموه- أننا نستهدف إقامة نظام ديكتاتورى... ففى هذا الفهم الخاطئ تعطيل للثورة، وعرقلة لخطواتها وستحاول الرجعية المصرية وكل الأعداء استغلال هذا الموقف وهذا الفهم الخاطئ للقرار المذكور فى تشويه ثورتنا!

صحيح أن كل الهيئات والأحزاب فى مصر- كما وضع لنا- لا تصلح على الإطلاق بوضعها الراهن لحكم البلاد أو للعمل إلى جانب الشعب، لكنى أرى أن نعطي الجميع فرصة ولا داعى لهذا الإجراء العنيف، فربما أودى بنا هذا إلى الديكتاتورية، والفرصة التى سنعطيهما للأحزاب والهيئات هى أملنا الأخير فيها.

لنعط الأحزاب هذه الفرصة لتصلح من برامجها وتحدد أهدافها فإذا ما حددت تلك الأهداف والبرامج، وطهرت نفسها من عوامل الفساد والرجعية أصبح من السهل عليها- أى الأحزاب- أن تتعاون مع الثورة، وتمضى معها فى طريق واحد.. فنتبلور كل الجهود داخل الثورة، ويصبح تحقيق الديمقراطية السلمية أمرا هينا فى الشهور القادمة.

وبعد أن انتهى "جمال" من حديثه عن الديكتاتورية قال للأعضاء:

- أما إذا رأيتم الأخذ بذلك القرار فإنى أدعو لكم بالتوفيق وأرانى مضطرا إلى الانسحاب، وسأدعو لكم بالتوفيق، وسأكون طوع أمركم فى الجيش أو خارج الجيش، وفى هذا الحالة أرجو أن تعتبرونى مستقيلا من الهيئة!

وتوجه "جمال" على الفور إلى منزله بعد أن ترك استقالته!

"تجيب" وافق على حل الأحزاب!

ذلك كان موقف "جمال عبد الناصر" بعد أن قرر أعضاء الهيئة التأسيسية حل الأحزاب والهيئات كلها ومنع كل السياسيين القدامى من مزاوله أى نشاط سياسى.. وكان اللواء "تجيب" يرى نفس رأى.. أى حل الأحزاب والهيئات.

كان "جمال" هو الوحيد الذى عارض وأصر على موقفه، وأمام هذا ختم "جمال عبد الناصر" كلمته فى ذلك الاجتماع التاريخى بقوله:

- إننا إذا أعطينا الأحزاب والهيئات فرصة لتطهير نفسها وتحديد برامجها وأهدافها بما يتفق والوضع الجديد بعد "فاروق" .. نكون قد أشركنا الشعب معنا فى الحكم على صلاحية تلك الأحزاب والهيئات أو عدم صلاحيتها!

رأينا أن نعيد النظر فى الموضوع من جديد, فكلنا كنا نؤمن بأن "جمال" لا يتكلم إلا إذا كان حديثه قائما على أسس واقعية.

إنه دائما ينظر إلى بعيد, إنه دائما ذلك المناضل الناضج الذى يعى موقفه ويعرف أين يضع قدميه... وهو طوال أعوام نضالنا كان ينادى دوما بأن نلتصق بالشعب ولا ننعزل عنه.. وهو كان دوما يرى إشراك الشعب فى كل صغيرة وكبيرة لأن المسألة مسألته وليست مسألة أحد غير الشعب...

دينامو الثورة...!

لقد عرفنا "جمال" منذ عام 1943 عندما تسلم "جمال" قيادة التنظيم... عرفنا فيه "الدينامو" الذى يحرك الجهاز كله, ومن أجل هذا انتخبناه ثلاث مرات رئيسا للهيئة التأسيسية, مرتين قبل الثورة ومرة بعدها!..

ثم تنازل من تلقاء نفسه عن الرئاسة لنجيب.. وأصر على ذلك التنازل حتى اضطررنا إلى الموافقة!

وقد ظللنا نفكر فى كلمات "جمال" التى قالها لنا وهو يعترض على القرار المذكور ويصر على اعتراضه إلى حد تقديم استقالته!

فكرنا فى كل كلمة قالها وحللناها.. وكنا نعرف أن "جمال" يؤمن إيمانا عميقا بالتنظيم... كان يقول دائما بأنه لا يمكن أن يتم أى عمل بدون خطة.. ويعد للخطة آلاف الاعتبارات. كان كما قلت هو "الدينامو" الذى يحرك الجهاز كله.. وفى كل عمل قمنا به قبل الثورة أو بعدها كان نضج تفكيره هو الذى يحسم الموقف.. ومن أجل هذا كله آمننا به كصاحب عقلية متطورة منظمة مؤمنة.. وتلك هى العقلية التى يتحتم أن يتصف بها كل قائد..

وأمام هذا كله، رفضنا استقالة "جمال" فلا يعقل أن يدور جهاز- أى جهاز- بدون الشيء الذى يحركه! و"جمال" هو الذى كان يحرك جهاز الثورة!

ورأينا أنه لابد من أن نعيد النظر فى القرار.

وفتحنا باب المناقشة.. مرة ثانية فى الموضوع.. وفى النهاية رأينا أن نعطي الأحزاب فرصة لتطهير نفسها وتحديد برامجها وأهدافها بما يتفق والوضع الجديد.. بما يتفق ومصالح هذا الشعب هذا من ناحية.. ومن ناحية أخرى فى إعطاء الفرصة للأحزاب والهيئات إشراك للشعب معنا فى الحكم عليها.. وسوف يعرف إن كانت ستعمل- بعد إعطائها تلك الفرصة- على تحقيق مصالحه وأهدافه، أم أنها لا تزال كما هى تستهدف مصالح قادتها وأقطابها!

صمنا على إجراء الانتخابات

وصدر القرار فعلا بهذا.. وتحدد- فى القرار- موعد أقصاه شهر فبراير عام 1953، أى ستة شهور لإجراء الانتخابات، بعد أن تنتهى الأحزاب من تطهير نفسها، ومن تحديد أهداف جديدة وبرامج جديدة تتفق والوضع الجديد.. وتتمشى مع التطور الذى لابد منه للشعب.

وكان "على ماهر" فى ذلك الوقت لا يزال فى الحكم، فأصدر بيانه المشهور الذى هاجم فيه الأحزاب كلها.. لكنه أغفل ذكر الموعد الذى حددته القيادة لإجراء الانتخابات!

وكنا قد أبلغناه بذلك القرار الذى يتضمن إعطاء فرصة للأحزاب لتهيئة نفسها للانتخابات... بالتطهير وتحديد برامج وأهداف جديدة!

وبعد أن صدر بيان على ماهر بساعتين.. وقد فوجئنا باغفاله ذكر موعد الانتخابات، أصدرنا بيانا آخر أكدنا فيه تمسكنا بإجراء الانتخابات فى فبراير سنة 1953...

فماذا حدث؟..

لماذا لم تتم الانتخابات ولماذا لم يتقدم الساسة والزعماء إلى الطريق ويمضوا مع الثورة حتى النهاية؟..

لماذا لم يقرروا مد أيديهم للشعب فى كفاحه الطويل المرير؟

لماذا لم يكونوا ديمقراطيين فيؤمنوا بأهداف الثورة؟.. وكان الهدف الأكبر للثورة فى ذلك الحين، أو بعبارة أخرى كان الأساس الذى أردنا أن نقيم عليه بناء الثورة الكبير هو قانون تحديد الملكية.. أى ضرب رأس الخيانة والظلم والفساد السياسى فى البلاد.. الإقطاع.

ديكتاتورية وديمقراطية!

فهل كان قانون الإصلاح الزراعى وهو قانون أخذت به أحدث الدول فى التقدم والتطور.. أقول هل كان ذلك القانون هو الذى كشف عن حقيقة الأحزاب والهيئات المصرية.. ونوايا قادتها وأقطابها؟!

أو ما هو الشئ الذى كشف عن نواياهم تجاه الثورة- أى الشعب- فمنع تنفيذ قرار الهيئة التأسيسية الذى حددنا فيه موعد الانتخابات خلال ستة شهور.

إنها كانت مرحلة خطيرة حقا فى كفاحنا.. إن رئيس الوزراء نفسه الذى يحكم فى ذلك الوقت كان يعارض ذلك القانون.. كما عارضه كل الباشوات.. فهل أخطأنا نحن وأصاب الباشوات!

هل كنا ضد الديمقراطية حين أصررنا على ضرب الإقطاع والبطش به؟!

هل كان موقفا ديكتاتوريا منا حين أردنا منع شخص واحد من أن يملك الأرض ومن عليها من بشر وحيوان وجماد؟!

إن كلمات "جمال عبد الناصر" لا تزال فى أذنى، عندما قال:

- سوف تستغل الرجعية موقفنا العنيف هذا من الأحزاب والهيئات لتشوه ثورتنا، فتصفها بالديكتاتورية.

أوصياء العرش والإقطاعيون

حددنا- إذن- موعد الانتخابات كما قلت, وأعطينا للأحزاب فرصة لتراجع نفسها, وتقرر هل هي تؤيد أحداث يوليو مثل الشعب, أم هي قد روعت بما حدث في ذلك الشهر الخالد؟
أعنى أننا أردنا أن نكشف الطريق أمام الثورة...

فقد كان حتما علينا أن نعرف الأعداء الذين سيتربصون بالثورة وهي ماضية في طريقها, فإذا ما عرفناهم أصبح الطريق أمام الثورة أكثر أمنا ونورا, فر يطعن الشعب في ظهره وهو ماض في زحفه نحو المستقبل.

وصدر القرار من الهيئة التأسيسية- كما قلت- وحددنا فيه شهر فبراير عام 1953 لإجراء الانتخابات وكان أمام الأحزاب التي ستخوض معركة الانتخابات أن توضح نواياها تجاه أهداف الشعب بعد أن طرد "فاروق" .. فتطهر نفسها وتبعد عن صفوفها كل فرد فيها لا ترى أنه ينبغي أن يظل بها, مهما كانت صفته في الحزب.. وخاصة الأفراد الذي ارتبطت مصالحهم بمصالح العرش الذي طرد صاحبه.

وبعد أن تكون تلك الأحزاب قد غيرت من برامجها وأهدافها أيضا, فلا يعقل أن تبقى البرامج والأهداف التي حددتها الأحزاب لنفسها أيام "فاروق".

والزمن قد تغير.. وكل شيء كان لابد أن يتغير وإلا فلا كانت الثورة ولا كان الكفاح في سبيل قيامها..!

وكان "على ماهر" رئيس الوزراء نفس السياسى المصرى الذى فرضته الثورة على "فاروق" قبل إخراجه من أرض الثورة.

وأذاع "على ماهر" بيانا- كما قلت- هاجم فيه الأحزاب, وأغفل فى البيان الإشارة إلى قرار الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار, والذى حددت فيه القيادة الانتخابات, واضطررنا بعد صدور بيان "على ماهر" إلى إصدار بيان فى الحال أكدنا فيه إصرارنا على تحديد شهر فبراير المذكور لإجراء الانتخابات.

لقد كان الوضع غريبا جداً, فالوزارة التى تولت الحكم بعد 23 يوليو كانت فى واد الثورة فى واد آخر..

كنا نريد ثورة, والوزارة لا تكاد تشعر بما جرى وسيجرى تحت سماء مصر من أحداث..

وربما كان يظن أفراد تلك الوزارة أننا فرضناهم على الملك لكي يحكموا ويوجهوا الشعب
ويصنعوا مستقبله بلا ثورة!

مفاجآت لحكومة "على ماهر"

ولم تؤمن تلك الوزارة بأنه لابد أن يحدث تغيير فى الوضع السياسى والاقتصادى
والاجتماعى..

وربما فوجئت تلك الوزارة باتجاه الثورة إلى ضرب الإقطاع بعد أن خلعت الملك عن
عرشه...

وأكد أعتقد أن الوزارة المذكورة فوجئت بالثورة نفسها, فقد كان "على ماهر" يظن فى
اللحظات الأولى للثورة أن المسألة لا تخرج عن أن الجيش له طلبات, ويريد أن تنفذ, ثم بعد ذلك
يبقى كل شئ كما هو!

لكنه فوجئ بعد يومين من قيام الثورة برجال القيادة يكلفونه بحمل الإنذار إلى الملك
بمغادرة البلاد وكان "على ماهر" قد اطمأن على بقاء النظام, بعد أن حمل طلبات الجيش إلى
الملك, وموافقة الملك على تلك الطلبات...

وبعد ذلك توالى المفاجآت أمام حكومة "على ماهر"...

وعرف أن القيادة تريد إنهاء مسألة الإقطاع فى الحال كوسيلة لتحطيم القيد الذى رسف
فيه أغلبية الشعب- الفلاحون- طوال مئات السنين.. فلم يكن لتلك الملايين إرادة على الإطلاق
ولا حقوق على الحاكم.. بل الإرادة كانت إرادة الإقطاعيين والحقوق كلها لهم..

وكانت تلك هى فلسفة الثورة العربية.

الفلسفة التى تحددت فى منشورات الضباط الأحرار منذ بدأوا نضالهم التاريخى المريرة
فى سبيل الشعب.

وقد تضمنت تلك الفلسفة أيضا القضاء على سيطرة رأس المال.. حالتان كانتا لا بد أن تزولا لتحقيق أهداف الشعب.. لكن الوزارة- كما قلت- كانت فى واد والثورة فى واد آخر..

وأعود إلى الانتخابات التى كانت قد تحدد موعدها..

فعلى أى أساس كانت ستجرى تلك الانتخابات؟

طلبنا- كما قلت- من الأحزاب أن تحدد موقفها من الثورة.. أى من أهداف الشعب.. كشرط أساسى للتعاون بين الثورة وبينها.. لأنه كان لا يعقل أبدا أن تجرى الانتخابات بعد طرد "فاروق" والباشوات وأذئابهم والأرستقراطيون هم الذين يسيطرون على كل الدوائر الانتخابية. إن الإقطاع هو الذى سيكسب المعركة كما كان يكسبها دائما فى كل الانتخابات التى جرت فى هذه البلاد.

فالإقطاعى يملك القرى والأرض بمن فيها ومن عليها من بشر.. ومصير الناخب أى الفلاح كان فى قبضة ذلك الإقطاعى. والإقطاعى فى يده أن يجبعه ويشرده مع أبناءه.. فكيف السبيل إلى تحرير الفلاح من هذا القيد حتى يمكنه أن يختار الذى يمثله فى برلمان بلاده؟

إن السبيل كان واضح المعالم ولا يحتاج إلى سؤال..

لترفع الثورة القيد الذى يرسف فيه الناخب, وبعد ذلك ستكون للناخب الإرادة وتكون له الحرية فى اختيار ممثليه فى البرلمان.. لتبطل الثورة بعدو هذه الملايين المستعبدة.. والعدو هم هؤلاء الأفراد القلائل الذين يملكون الأرض ومن عليها ويتحكمون فى حياة ومصائر أغلبية الشعب.. الفلاحين..

لقد تقرر هذا فعلا كإجراء حتمى اتخذته الثورة لتمهد للديمقراطى الصحيحة التى ما قامت إلا من أجل تحقيقها للشعب.

"جمال" يجتمع بسراج الدين

كانت نوايانا واضحة.. أردنا ديمقراطية صحيحة تمكن الشعب من فرض إرادته وحكم نفسه بنفسه، وأراد "جمال" أن يشرك كل الهيئات والأحزاب فى تحقيق أهداف الثورة وفى صنع مستقبل الشعب.

ودفعه إيمانه بهذا الرأى إلى مقابلة "فؤاد سراج الدين"... قطب الوفد الكبير ومحرك سياسته وصاحب الكلمة الأولى فى اتجاهات الحزب المذكور.

وفى منزل اليوزباشى "عيسى سراج الدين" قريب قطب الوفد وصهر رشاد مهنا تمت المقابلة!

وكان مع "جمال" فى ذلك الاجتماع "عبد الحكيم" و"صلاح وبغدادى"، وكان مع "فؤاد سراج الدين" "إبراهيم طلعت" و"أحمد أبو الفتوح".

وتكلم "جمال" عن حزب الأغلبية، وعن إيمانه بأنه من الممكن جدا للحزب الكبير أن يصلح من الأوضاع السائدة فيه وفى قيادته، ويغير من أهدافه وبرامجه بما يتفق والوضع السياسى الجديد بعد "فاروق".

ومضى "جمال" يقول لسراج الدين وزميليه: إن حزب الوفد لو فعل هذه لأصبح من السهل أن يسير دفة الأمور، فالثورة لا تريد ديكتاتورية.

واشترط لى يتم التعاون بين الثورة وحزب الوفد شرطا واحداً هو أن يصدر الحزب بياناً يعلن فيه على الملأ موافقته على قانون تحديد الملكية، لأن الديمقراطية كما يفهمها هو، بل كما يفهمها كل الديمقراطيين فى جميع أنحاء العالم ليست برلماناً فقط.. بل هى تحرير الفرد من كل القيود.. هى تحرير عبيد الأرض حتى يتمكن أن يعبروا عن إرادتهم وبالتالي يمكنهم اختيار ممثليهم فى البرلمان بلا ضغط من أصحاب الأرض الإقطاعيين!

واستمرت المناقشة أربع ساعات... "جمال" ورفاقه يتحدثون عن حقوق الشعب والأسلوب العلمى لإعطائه تلك الحقوق.. لكن "فؤاد سراج الدين" رفض الموافقة على تحديد الملكية.. وقال: إنه لا يمانع فى رفع الضريبة على الأرض، أما تحديد الملكية فلا.. ولا!

ورد عليه "جمال" بأن رفع الضريبة ربما ضاعف من إيرادات خزينة الدولة، ولكنه لا يحقق الهدف السياسى الذى تؤمن به الثورة.. أى تحطيم قيود عبث الأرض يختاروا ممثلهم الحقيقيين فى البرلمان بلا قهر أو إرهاب. وهذا هو أساس الديمقراطية الحققة..

ثم انتهى الاجتماع عندما قال "فؤاد سراج الدين": إنه سيعرض الأمر على حزب الوفد فى الإسكندرية، وبعد ذلك سيصدر بياناً فى أقرب وقت...

وخرج "جمال" والزملاء لنتظر جميعاً بيان الوفد..

وقد سافر "فؤاد سراج الدين" إلى الإسكندرية فعلاً، وعقد الوفد اجتماعه وناقش موضوع تحديد الملكية- أى زوال الإقطاع- ثم رفض الحزب الموافقة على هذا الإجراء!..

لم يصدر الحزب البيان كما وعد "سراج الدين".. فماذا كانوا يتوقعون؟! وماذا كانوا ينتظرون من القيادة؟!

هل كانوا يؤمنون بأن المسألة لن تخرج من أيديهم، وأنهم هم الذين سيحكمون البلاد رغم كل شئ.. وبلا ثورة؟!

إن المسألة لم تكن ثورة فى اعتقادهم.. ظنوها انقلاباً كما كانوا يشيرون والانقلاب لا يحتم تغيير الوضع السياسى أو الاجتماعى... ولا يحتم إعطاء الشعب حقه الكامل فى التعبير عن إرادته وحكم نفسه بنفسه.

وهنا فقط أفتتح "جمال" واقتنعنا نحن جميعاً بأن الشعب فى واد والأحزاب والهيئات كلها فى واد آخر.

وأين الثورة؟

ورئيس الوزراء- كما قلت- قد عارض فى تحديد الملكية مثلما عارض حزب الوفد، وقال لنا إن الضريبة التصاعدية تكفى.. أى أن الانتخابات ستجرى وسيكسبها نفس الأشخاص الذين مثلوا الفلاح رغم أنفه فى البرلمان.. وفى هذه الحالة كان الإقطاعيون ودعاة سيطرة رأس المال سيحكمون البلاد من جديد ويتحكمون فى مصير الشعب عن طريق ذلك البرلمان؟!

فأين إذن تكون الثورة لو كان قد حدث هذا؟..

بل أين هي الديمقراطية لو كنا تخلينا عن مبادئنا وأهدافنا؟!..

أى لم تحدد الملكية وجرت الانتخابات فى فبراير.. والأحزاب يسيطر عليها الإقطاعيون والأرستقراطيون أعداء الشعب!؟

إن الأحزاب لم تستجب لنداء الثورة.. وبقي نفس الأقطاب وتجار السياسة والوطنية وجلادو الديمقراطية يقودونها، ويتحفزون لمعركة فبراير الانتخابية ليوقفوا زحف الثورة بعد فوزهم، كما كان الأمر يجرى فى الماضى!

"رشاد مهنا" مع الإقطاع

لم يكن رئيس الوزراء هو الذى عارض فى تحطيم الإقطاع وحده.. بل إن عضوين فى مجلس الوصاية عارضا قانون الإصلاح الزراعى وبشدة.. فأى موقف أعجب من هذا؟! وكيف كنا نستطيع تحقيق الديمقراطية الصحيحة وأهداف الشعب لو انسقنا مع التيار، وتركنا كل شئ كما هو بلا تغيير!؟

إن "رشاد مهنا" و"بهى الدين بركات" عارضا القانون، وهما الوصيان على العرش اللذان وضعتهما الثورة فى هذين المكانين..

وكما قلت كان تحطيم الإقطاع هو الأساس الذى حددناه للتعاون بين الثورة والأحزاب والهيئات...!

وهكذا اختلفنا.. وكان خلافا جوهريا خطيرا.. فنحن نريد ثورة.. وهم يريدون حكما..!

قلنا للحكومة...

وقد دارت مناقشة تاريخية حول هذا الخلاف الخطير فى جلسة دار مجلس الوزراء وحضر هذه الجلسة "جمال عبد الناصر"، و"جمال سالم"، و"صلاح سالم" كممثلين للقيادة. كما حضر الجلسة "رشاد مهنا"، و"بهى الدين بركات"، و"على ماهر"، و"عبد الجليل العمرى"...

فانظروا إذن إلى الموقف كيف كان عجيبا ومثيرا..

إن رجال الثورة لم يتراجعوا.. وقالوا لرجال الحكومة وللوصيين على العرش: إنه لا بد من إنهاء مسألة الإقطاع.. والمسألة ليست اقتصادية فقط، بل هي في صميم السياسة!

فالشعب الذى فرض إرادته على "فاروق" وأرغمه على التنازل عن عرشه لم تفعل قواته المسلحة ذلك لأن الملك كان فاسدا فقط.. بل لأنه كان عقبة فى طريق الديمقراطية الصحيحة، ويجب أن تزال كل العقبات أمام الثورة لتحقيق هذه الديمقراطية.. وبقاء الإقطاع، ونزول الإقطاعيين إلى معركة الانتخابات فى فبراير عام 1953 سوف لا يحقق هذه الديمقراطية، وسيظل الوضع كما كان أيام "فاروق": برلمانات يتنائب أعضاؤها فى مقاعدهم، ولا يستيقظون إلى ليقولوا نعم.. موافقون!..

والثورة تريد برلمانا يمثل أعضاؤه طبقات الشعب على اختلافها تمثيلا حقيقيا لا قهر فيه ولا إرغام!

واستمرت المناقشات بين رجال الثورة ورجال الحكومة أياما عديدة..

الأحزاب ترفض نداء الثورة...

وشعرنا فى تلك الأيام أن الإقطاعيين بدعوا يكتلون مع الحكومة وأوصياء العرش، ليسدوا الطريق أمام الثورة.. ولم تتحرك الأحزاب ولم يفق رجالها من الغيبوبة التى ظلوا فيها منذ ربع قرن مضى على البلاد، والملايين من أبنائها يتطلعون إلى العدالة والحرية والحق والعدل والعلم فلم تمكنهم تلك الأحزاب التى لت تمثل إلا أصحابها من تحقيق هدف واحد من هذه الأهداف..

وأنى أذكر تلك المناقشة التى دارت فى البرلمان أيام حكومة الوفد.. حين وقف الدكتور "طه حسين" وطلب اعتمادات مالية لوزارة المعارف، حتى تتمكن الوزارة من إنشاء مدارس جديدة لأبناء البلاد.. ويومها وقف "البدراوى" وصرخ فى برلمان الأمة قائلا: "طيب علموا الشعب، وبكرة تشوفوا حيجرا لكم إيه منه!".

ذلك كان موقفهم من الشعب على الدوام.

فهل كانت الثورة تستهدف الديكتاتورية حين أبعدت تلك العصابات من ميدان السياسة ليتعلم الشعب، وليتحرر وليصنع مستقبله وليقرر مصيره بنفسه؟!!

ما أروعها من ديكتاتورية, لو كانت كذلك.. لو كانت تستهدف أن يسكت "البدراوى" إلى الأبد, فلا يتكلم باسم الشعب.. وإذا كانت تستهدف أن يجلس فى البرلمان مواطن من صميم الشعب ليتكلم باسم الملايين لا باسم فرد أو أسرة.

تلك هى ديكتاتوريتنا وتلك هى ديمقراطيتهم..

ديكتاتوريتنا التى حتمت أن يتحرر ملايين الفلاحين من السخرة.. من طغيان مالك الأرض, ليبدءوا رحلة جديدة فى تاريخ تطورهم, وليختاروا- بلا ضغط من "البدراوى" أو "سراج الدين" أو أمير مخمور- ممثليهم فى البرلمان!..

إنها ديكتاتورية الشعب كما أعلنها "جمال عبد الناصر" منذ شهور على الملأ.. وهى الديمقراطية الحقيقية, لا ديمقراطية العائلات والأمراء والمخمورين!

ومن أجل هذا.. من أجل فرض إرادة الشعب على الحاكم فى البرلمان كما أرادت الثورة, لم تحدد الأحزاب موقفها, لم تغير من برامجها أو أهدافها, لم تقبل الوضع الجديد.. لم توافق على أن تكون فى مصر ثورة..

ولم يخرج من قيادتها الإقطاعيون والأرستقراطيون والسماصرة.. بل بقوا ليخوضوا معركة فبراير كأن شيئاً لم يحدث بعد "فاروق"!